

12 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في مركز النمسا في فيينا، يوم الإثنين، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أمانو (اليابان)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

إقرار جدول الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing
Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-32942 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيد فوررد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه تحديات ضخمة ناتجة أساساً من عدم الامتثال لأحكامها الخاصة بعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ضرب مثلاً بالبرامج النووية السرية التي وضعتها جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية الليبية وشبكة عبد القادر خان لتفريب الأسلحة النووية، وانسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة والتفجير النووي الذي أجراه هذا البلد لاحقاً والانتشار المضطرب للتكنولوجيا النووية من أجل إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة النووية. وقال إن الإخفاق في التأكيد على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقوض أهم فائدة للمعاهدة، ألا وهي التأكيدات في مواجهة انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الجهود الرامية لتحقيق التزام عالمي شامل بالمعاهدة وقوة الدفع اللازمة للتعاون في المجال النووي من أجل السلام وتبادل المنافع. وأخيراً فإن عدم الالتزام، بما يتضمنه من خطر على نواحي السباق الإقليمي في مجال الأسلحة النووية، يقوض أيضاً تطلعات المجتمع الدولي لزرع الأسلحة النووية ونزع السلاح العام. ويجب على الدول الأطراف أن تركز على طريقة كشف انتهاكات الالتزامات الواردة في المعاهدة بشأن عدم الانتشار، وإعادة المخالفين إلى الامتثال وردع المخالفين المحتملين.

٢ - وأضاف قائلاً إن نظام التعاون الدولي في المساعي النووية للأغراض السلمية يعتمد أيضاً على مراعاة المعايير الخاصة بعدم الانتشار. وقد كان هناك اتجاه خطير من جانب

بعض البلدان لقلب وتسييس المناقشات الجارية حول المادة السادسة من المعاهدة في محاولة لتقديم غطاء سياسي للبرامج الرامية إلى تطوير مواد انشطارية صالحة لصنع الأسلحة النووية، وهو ما لا يخدم سوى الأغراض غير السلمية. وهناك حاجة متزايدة إلى التعاون في المجال النووي للمساعدة على تلبية المطالب المتزايدة للعالم في مجال الطاقة. وقال إن شراكات الولايات المتحدة في مجال الطاقة النووية، والمبادرة بتوفير آلية متينة يرتكن إليها فيما يتعلق بإمداد الوقود على المستوى الدولي، إنما يبشر بالتوسع في التعاون النووي وتقاسم التكنولوجيا بطرق تمنع الانتشار لما فيه فائدة الجميع.

٣ - واستطرد قائلاً إن إحراز تقدم هائل شيء ممكن الآن بعد تغيير العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين الكبريين المتخاصمتين سابقاً في الحد من عدد الرؤوس الحربية ونظم الإيصال. وقال إن معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية يجري تنفيذها، مما ينجم عنه إجراء مزيد من التخفيضات، وتعمل الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي في البيئة التي خلقتها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لبناء علاقة مثمرة من تدابير الشفافية وبناء الثقة. زيادة على ذلك، فإن المجتمع الدولي على وشك أن يبدأ مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤ - ومضى قائلاً إن الدول الأطراف ينبغي أن تشجع وأن تعزز اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تنشئ بيئة تمكن من إزالة الأسلحة النووية. ولتحقيق هذه الغاية، أصدرت الولايات المتحدة سلسلة من الورقات بشأن مسائل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تهدف إلى حفز المناقشة المثمرة. وهذه الورقات متاحة أيضاً على الموقع الشبكي لوزارة خارجية الولايات المتحدة:

٧ - وينبغي تعزيز التعاون في المجال النووي من أجل الأغراض السلمية وذلك بدعم الجهود التي تبذلها الدول الموردة من أجل تطوير تكنولوجيات محسنة لتوليد الطاقة النووية المقاومة للانتشار والتي تساعد على تلبية احتياجات الطاقة في المستقبل. وينبغي إنشاء نظام مكن لخدمات الطاقة بحيث يحظى بمساندة دولية ويغطي الإمداد بالوقود والتخلص من النفايات. ويحق للدول الأطراف في المعاهدة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فحسب وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ولهذا ينبغي للدول الموردة للمواد النووية أن لا تتبادل التكنولوجيا النووية حيث توجد خطورة لانتشار الأسلحة النووية.

٨ - وينبغي أن تمثل جميع الدول الأطراف للمادة الثالثة من المعاهدة، كما ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تبرم اتفاقات شاملة للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب البروتوكول الإضافي. ومن الأهمية البالغة منع عمليات غير مأذون بها لنقل التكنولوجيا أو المواد النووية أو الحصول عليها. كما ينبغي أن تساعد الدول الأطراف البلدان النامية على الامتثال للمادة الثالثة من المعاهدة وللالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالسلامة والأمان النوويين.

٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي إعادة التأكيد على التزام جميع الدول الأطراف بأهداف نزع السلاح في دياحة المعاهدة وفي المادة السادسة منها. ومن المطلوب وجود تفكير واقعي وعملي بغية خلق بيئة يمكن فيها تحقيق إزالة الأسلحة النووية والحفاظ على ذلك، وهو مجهود يتطلب تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة. وقال إن الامتثال للالتزامات عدم الانتشار يعتبر هاماً بشكل خاص بغية منع ظهور سباق للأسلحة النووية على المستوى الإقليمي وتعزيز الطابع العالمي للمعاهدة. وينطبق نفس الشيء على الالتزامات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية ذات التدمير الشامل ونظم إيصالها.

وقال <http://www.state.gov/t/isn/wmd/nnp/c21893.htm> وينبغي للدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة أن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية بناءة، ينبغي أن تتضمن توصيات وإرشادات من أجل صانعي السياسات في المستقبل.

٥ - واستطرد قائلاً إن الولايات المتحدة ترغب، أثناء دورة الاستعراض الحالية، في أن تركز على ستة مجالات: عدم الانتشار، الانسحاب من المعاهدة، الاستخدامات السلمية، الضمانات والأمان، نزع السلاح والإجراءات. وقال إن الامتثال التام للمعاهدة يعتبر غاية في الأهمية وتحتاج الدول الأطراف للعمل معاً لكشف ومواجهة وردع انتهاكات المعاهدة. وينبغي إعادة المخالفين إلى الامتثال التام في أقرب وقت ممكن، وفي هذا المجال يمكن لمجلس الأمن أن يشارك عندما تكون هناك تهديدات خطيرة خاصة بالانتشار يمكن أن تعرّض للخطر السلام والأمن الدوليين. وقال إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الكشف وفي التصدي لعدم الامتثال بضمانات يعتبر أمراً أساسياً ويجب على جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الوكالة وأن تمثل تماماً لقرارات مجلس الأمن التي تتناول التهديدات الخاصة بعدم الانتشار وعدم الامتثال.

٦ - وقال إن الانسحاب من المعاهدة يجب أن يصبح غير مستحب. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تؤكد الدول الأطراف في المعاهدة أن المسائلة عن الانتهاكات سوف تظل حتى بعد الانسحاب وينبغي المناذاة بتدابير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استمرار توفير الضمانات الخاصة بالمعدات والمواد النووية في دولة طرف منسحبة. وينبغي أن تمارس الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطتها بموجب نظامها الأساسي لإنهاء المساعدة وسحب المواد والمعدات المقدمة في سياق مشروع تابع للوكالة، إذا كانت الدولة المتلقية لا تمتثل للالتزامات الضمانات.

أسلحة الدمار الشامل لا تزال خطراً فائقاً يهدد السلام والأمن الدوليين. وقال إن التحديات الراهنة تعتبر متعددة الأوجه، نظراً لأنها تشمل ليس فقط خطر الحرب النووية بل أيضاً تشمل الاحتمال الحقيقي تماماً بأن الجهات الفاعلة من غير الدول يمكنها استعمال أسلحة الدمار الشامل كأسلحة للإرهاب.

١٢ - ورغم أنه من المؤسف عدم قدرة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ على التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة نهائية موضوعية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل أقصى ما في وسعه لمساندة سلطة المعاهدة، التي تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة للسلام والأمن العالميين، مع إيلاء الاهتمام الخاص على الالتزام العالمي الشامل. وقال إن مبدأ ألا رجعة في نزع السلاح يعتبر عنصراً هاماً في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين أيضاً. فهذه العمليات ينبغي أن يلازمها تنفيذ ضمانات أمن شاملة، وتقييد دون قيد أو شرط من جانب الدول بالقانون الدولي، وتوطيد جو من الثقة المتبادلة. وأوضح أن وجود ضمانات سلبية للأمن ذات مصداقية في شكل صك دولي ملزم قانوناً سوف يعزز بشكل كبير نظام عدم الانتشار.

١٣ - ومضى قائلاً إن بلدان منظمة جوام تحت جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الأساسية بشأن مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. فهذه البلدان تعتبر التنفيذ والامتنال لتلك الصكوك على درجة من الأولوية في سياستها الخارجية. وهي تدعم بقوة جميع الجهود المبذولة لزيادة فعالية جهاز المراقبة الحالي لنزع السلاح والأسلحة، وتأمل في أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية عما قريب وأن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح استئناف أعماله.

١٤ - وأضاف قائلاً إن بلدان منظمة جوام تؤكد على أهمية نظام الضمانات والأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة

وينبغي وضع إجراءات للتصدي لانتهاكات نظم نزع السلاح، بما في ذلك تدابير مكيّنة وفعالة لإنفاذ الامتنال الذي من شأنه منع المنتهكين من اكتساب أية فوائد استراتيجية من أعمالهم. وإلى حين تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ينبغي أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الحد من مخزونها النووية بقدر الإمكان، والحد من اعتمادها على الأسلحة النووية، ومنع الحصول دون إذن على المعارف والمواد ذات الصلة بالأسلحة النووية، وإحضار المرافق النووية المدنية لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرتوكول الإضافي، وتحسين الشفافية وبناء الثقة. وينبغي أن تستخدم الدول الأطراف جميع الأدوات المناسبة لردع اقتناء واستخدام أسلحة الدمار الشامل المحظورة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تعمل هذه الدول على تحقيق شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في إطار سلام إقليمي مستتب. وينبغي أن تدعم الدول الأطراف التدابير الرامية إلى تعزيز معايير عدم الانتشار وعرقلة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

١٥ - وينبغي أن تكون لمؤتمرات استعراض المعاهدة في المستقبل جداول أعمال متوافقة بشكل عام مع الأهداف الواردة في الفقرة (٣) من المادة الثامنة من المعاهدة، بغية السماح بالنظر في المسائل التي تؤثر على سير المعاهدة والغرض منها. كما ينبغي لهذه الدول أن تعنى بالشواغل المشروعة للدول الأطراف فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الخاصة وتخصيص ما يكفي من الوقت للنظر في هذه المسائل. واختتم قائلاً إن مؤتمرات استعراض المعاهدة واجتماعات اللجنة التحضيرية في المستقبل ينبغي أيضاً أن تكون قيادتها بالتناوب، وذلك لضمان اختيار نزيه وتمثيلي لجميع المجموعات الإقليمية.

١١ - السيد يلشنكو (أوكرانيا): تكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - جوام، فقال إن انتشار

الصدد، قال إن وفده يعرب عن قلقه لأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال والجدول الزمني الإرشادي.

١٩ - وقال إن التحديات التي لم يسبق لها مثيل لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة لم تجد حلاً لها. فبرنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان منذ زمن بعيد مصدراً لقلق بالغ، كما أن تجربة الاختبار النووي التي أجرتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ قد أثارت الانتقاد من جميع أنحاء العالم. ولهذا من المشجع أن المحادثات السادسة الأطراف حققت اتفاقاً بشأن الإجراءات الأولية من أجل تنفيذ بياها المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر، وفيه اتفق جميع الأطراف على تفكيك قابل للتحقق لجميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. زيادة على ذلك، عندما تحقق المحادثات السادسة الأطراف التوصل إلى إعلان منطقة ما لا نووية وتدمج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجتمع العالمي، سوف يعمل هذا المنتدى كأساس لنظام أمن متعدد الأطراف في شمال شرق آسيا. وستكون الدروس المستفادة في حسم واحد من أشد الأخطار التي تهدد الأمن والتي تواجه المنطقة من خلال التعاون والحوار ذات فائدة في التصدي لتحديات جديدة أمام الأمن العالمي.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن إيران وجد مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها غير ممثلة للالتزامات الخاصة بضماناتها، وقد طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن توقف إيران كل أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم. وقال إن وفده يعتقد أن المسألة النووية الإيرانية لا ينبغي أن تقوض أساس المعاهدة وينبغي حسم هذه المسألة بسرعة بطريقة سلمية ودبلوماسية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل خطر الانتشار الجديد الذي تشكله السوق السوداء النووية. ويتطلب كشف المواد الانشطارية أو الإشعاعية المهربة استجابة فورية ومُلحة.

الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ أحكام الضمانات في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد هذه البلدان تمام التأييد اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي. وقال إن جميع المرافق والمواد النووية في إقليم بلدان منظمة حوام تخضع لضمائنات كاملة النطاق وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشارك هذه البلدان في مبادرة الانتشار الخاصة بالأمن والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وتشارك أوكرانيا كبلد متلقٍ في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار الأسلحة والمواد ذات الدمار الشامل.

١٥ - واستطرد قائلاً إن بلدان منظمة حوام تأسف بشكل بالغ لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل، بعد ما يزيد على عشر سنوات من فتح باب التوقيع عليها، حيز النفاذ وتعيد هذه البلدان التأكيد على دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باحترام الوقف الاختياري للتجارب النووية. وهي تواصل إيلاء اهتمام كبير إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعتبر القرار ذا الصلة الصادر من مؤتمر استعراض المعاهدة لسنة ١٩٩٥ سارياً لحين أن تتحقق أهدافه وغاياته.

١٦ - وأختتم قائلاً إن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء عمل اللجنة التحضيرية يعتبر أساسياً بغية حسم المشاكل الباقية، وإعطاء دفعة قوية للمساعي المتجددة بشأن عدم الانتشار.

١٧ - السيد بارك إن كوك (جمهورية كوريا): أعاد تأكيد التزام حكومته القوي بالمعاهدة والحفاظ على التوازن الدقيق بين أعمدها الثلاثة.

١٨ - ومن المخيب للآمال أن المجتمع الدولي لم يستطع اقتناص الفرص النادرة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. فالدورة الحالية للجنة التحضيرية تعتبر هامة بوجه خاص، لأنها تعمل كطليعة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وفي الواقع من أجل مستقبل نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا

الوقود الحساسة، وخصوصاً إلى البلدان التي أثارت القلق بشأن الانتشار أو ليس لديها حاجة مشروعة لمثل هذه التكنولوجيات والمرافق. ولهذا تعتبر موضع الترحيب المبادرة التي أطلقها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي.

٢٤ - ومضى قائلاً إن تأكيدات الأمن من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً وهاماً في خفض الأخطار المتصورة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فالتأكيدات الأمنية السلبية القابلة للتصديق ينبغي إعطاؤها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الامتثال الكامل لالتزاماتها الخاصة بعدم الانتشار. بمقتضى المعاهدة، وهناك ما يستحق في توفير مستوى متزايد من التأكيدات الأمنية الفردية وغيرها من الحوافز للدول التي تقبل التزامات إضافية بشأن عدم الانتشار تتجاوز تلك المبينة في المعاهدة.

٢٥ - وبعد أن أكد على أهمية التقيّد الشامل بالمعاهدة، طالب وفده الدول الثلاث الموجودة خارج المعاهدة بأن تنضم إلى المعاهدة في موعد مبكر. وقال إن إساءة استعمال بند الانسحاب في المادة العاشرة قد قوض بشدة الثقة في المعاهدة، وبالتالي فإنه يتطلب مزيداً من الاهتمام. ويحتاج نظام عدم الانتشار إلى أدوات أفضل للتصدي للحالات التي تنطوي على أخطار تهدد المعاهدة.

٢٦ - وبالرغم من الشعور السائد بالتشاؤم، فإن التصور السائد عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أنها حجر الأساس للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وبالتالي فإنها تؤدي دوراً أساسياً لا غنى عنه في الحفاظ على هذا النظام. وقال إن المعاهدة طوال تاريخها، تخطت التحديات والإحباطات، ويأمل وفده في أن تظل من خلال الابتكار والتكيف تعمل كقوة فعالة ذات مصداقية في نظام الأمن العالمي.

٢١ - ومضى قائلاً إن وفده يولي اهتماماً كبيراً لتعزيز آليتي الامتثال والتحقق في نظام عدم الانتشار النووي. فالتقيّد بالبروتوكول الإضافي، وهو القوة الدافعة الرئيسية للضمانات والتحقق ينبغي أن يكون شرطاً من أجل إمداد وتكنولوجيا المواد النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وقال إن نظم مراقبة الصادرات الحالية، بما في ذلك تلك النظم التي أنشأها قراراً مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و١٦٧٣ (٢٠٠٦) تعتبر أيضاً في غاية الأهمية.

٢٢ - وقد أحرز تقدم هام في الحد من الترسانات النووية وفي إعلان التزامات بمواصلة التخفيضات. بمقتضى معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ومع ذلك، هناك طلب على تخفيضات أكثر، نظراً لأن عدد الرؤوس الحربية الموجودة لا تزال تقريباً هي نفسها التي كانت في أوائل السبعينات. ولتضييق الفجوة القائمة في الإدراك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذ التزامات نزع السلاح، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تُظهر مستوى أعلى من الامتثال من خلال تدابير مستدامة لترع السلاح. وقال إن التخفيضات الطوعية يمكن أن تؤدي إلى سلطة أدبية أكبر وشرعية سياسية لمطالبتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تنضم إليها في تعزيز معايير عدم الانتشار. وقال من الأساسي أن يتم الدخول المبكر في حيز نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي أيضاً مؤتمر نزع السلاح في التغلب على ما أصابه من جمود راهن.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ليس حقاً مطلقاً أو حقاً دون قيد أو شرط، بل إنه يتوقف على الامتثال التام لعدم الانتشار والتزامات الضمانات الواردة في المواد الأولى والثانية والثالثة. وهناك حاجة إلى مراقبة نقل تكنولوجيات ومرافق دورة

على السواء لا بد أن يؤدي حتماً إلى عدد متزايد من البرامج النووية وإلى زيادة تبعية في خطر الانتشار النووي بل والإرهاب. فالحصول على النطاق الكامل من التكنولوجيا النووية الحساسة يجب أن يكون مشروطاً بالانضمام إلى المعاهدة والامتنثال لأحكامها، وخصوصاً المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

٣٠ - وأضاف قائلاً إنه يجب الحفاظ على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة، وخصوصاً "المبادئ والأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي" و"الخطوات العملية الثلاث عشرة" المعتمدة في سنة ٢٠٠٠ ويجب تنفيذها. وقال إن وفده يأمل أن تنشط روح الوفاق لكي يتم التغلب على التحديات الحالية التي تواجه المعاهدة، والتي تُعتبر الصك الوحيد الملزم قانوناً وله نطاق عالمي قادر على التصدي لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٣١ - السيد دنكان (المملكة المتحدة): قال إن وفده يشعر أيضاً بخيبة الأمل لأن مؤتمر استعراض المعاهدة لسنة ٢٠٠٥ لم يستطع أن يوافق على التدابير الموضوعية الرامية إلى تعزيز نظام المعاهدة، والذي لا يزال هو حجر الأساس في نظام منع انتشار الأسلحة النووية والإطار اللازم لترع السلاح النووي. وأعرب عن أمله في أن تشهد بداية دورة الاستعراض لعام ٢٠١٠ تحسناً حقيقياً في المناخ فيما بين الدول الأطراف وأن تكون قادرة على إقامة الثقة فيما بينها وأن تتشاطر نفس الأهداف المتعلقة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة.

٣٢ - ومضى قائلاً إن الحقوق الواردة في إطار المادة الرابعة في التمتع بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تسير جنباً إلى جنب مع الالتزامات بالامتنثال تماماً لما ورد في المواد الأولى والثانية والثالثة. وقال إنه لم يكن بالإمكان الموافقة على كيفية معالجة المسألة الخطيرة الخاصة بالانسحاب من

٢٧ - السيد شتريولي (سويسرا): قال إن النتائج المخيبة للآمال الناجمة عن دورة الاستعراض الماضية للمعاهدة يمكن عزوها إلى الدفاع العنيد عن وجهات النظر الوطنية الضيقة. فبتباطؤ خطى نزع السلاح النووي يتصوره البعض بأنه حافز على الانتشار، وهو ما يقوض الثقة ويضعف النظام المتعدد الأطراف. وهناك أيضاً شواغل بشأن الاستخدام المتزايد للطاقة النووية، حيث أن الرغبة في الحد من الانتشار تحول دون الحصول على التكنولوجيا النووية بالنسبة للدول ذات الحاجات المتزايدة من الطاقة. وللأسف، ليست هناك تطورات جوهرية منذ سنة ٢٠٠٥ في ميدان نزع السلاح النووي، وتتابع الدول الحائزة للأسلحة النووية حالياً برامج لتطوير أو لاستبدال ترساناتها القائمة ونظم الإيصال. ومثل هذه المواقف تمضي مناهضة لروح المادة الرابعة وتجعل الأسلحة النووية أكثر إغراء بالنسبة للدول التي تحاول اقتنائها. ومن المثبط أيضاً أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد.

٢٨ - ومضى قائلاً إن الأحوال في إيران وبشأن شبه الجزيرة الكورية تثير قلقاً بالغاً، بيد أن وفده مقتنع بأن الدبلوماسية وحدها هي الممكنة لحل هاتين المشكلتين. بما فيه صالح جميع الجهات المعنية. ولهذا فإن وفده يشجع إيران على الامتنثال لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن، وبحث الدول الداخلة في المحادثات السداسية الأطراف على ألا تدخر جهداً لكي تحقق نتيجة ناجحة. ويرى وفده أيضاً أن مشروع التعاون بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الطاقة النووية المدنية سوف يثير الشكوك في صحة الحل التوفيقى الذي تسنى به توافق الآراء بشأن تمديد المعاهدة في مؤتمر استعراض المعاهدة في سنة ١٩٩٥.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن الاستخدام المتزايد للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية

٣٥ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية تدرك أن عليها مسؤوليات محددة للوفاء بها، فلا تزال حكومته ملتزمة تماماً بعالم أكثر سلامة وخال من الأسلحة النووية. بما يحقق تدابير نزع السلاح ذات الصلة الواردة في مقررات مؤتمر استعراض المعاهدة لسنة ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لسنة ٢٠٠٠. وقال إن المملكة المتحدة قررت الشروع في وضع المفاهيم والتصاميم الضرورية لاستبدال الأسطول البحري الحالي من الغواصات حاملة القذائف التسيارية وقررت الإبقاء على خيار استخدام قذائف D5. بما يتجاوز العمر المتوقع الحالي للغواصات بيد أن هذا القرار ليس التزاماً لا رجعة فيه يُلزمها بامتلاك الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. فالظروف لا توجد حالياً لكي تختار في أمان أن تتخلى الآن من طرف واحد عن أسلحتها النووية. ومع ذلك يجب إحراز تقدّم في مساري نزع السلاح وعدم الانتشار على التوازي، ولهذا فإن حكومته قررت خفض مخزونها من الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل بنسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، انخفضت القوة التفجيرية لأسلحتها النووية بنسبة ٧٥ في المائة وهي تعادل أقل من ١ في المائة من المخزون العالمي. وزيادة على ذلك، فإنها خفضت اعتمادها على الأسلحة النووية إلى نظام واحد وهو قذائف ترايدنت الموجودة في الغواصات، وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي فعلت ذلك.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة أعادت تأكيد التزامها بالامتنثال لفترة الوقف الاختياري للتجارب النووية وبشأن إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لأغراض الأسلحة وسوف تعمل في سبيل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وتعرب المملكة المتحدة عن أملها في إمكان التغلب على المأزق في مؤتمر نزع السلاح وإمكان

المعاهدة. وأوضح أن وفده ملتزم بالعمل على عدم إمكان أي دولة تقرر الانسحاب الاستفادة لاحقاً من التكنولوجيات النووية المتحصل عليها أثناء كونها دولة طرفاً أو السعي إلى استخدامها لمواصلة برنامج غير مشروع خاص بالأسلحة النووية.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعودة إلى الامتنثال لجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك الالتزامات الواردة في المعاهدة والالتزام باتفاقات الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتنثال إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأضاف أن وفده مازال يشعر بقلق بالغ إزاء آثار الانتشار المتضمنة في البرنامج النووي الإيراني في ضوء تاريخها مع انتهاكات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والخطوات الأخيرة التي اتخذتها للحد من التعاون مع الوكالة. ودعا حكومة إيران إلى وقف النشاط المتصل بالتخصيب وإتاحة الفرصة لبدء المفاوضات. وقال إن الثقة في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني سوف تسمح بفتح فصل جديد في علاقاتها مع المجتمع الدولي، ليس في المجال النووي فحسب، بل أيضاً في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية أيضاً.

٣٤ - وأضاف أن حكومته تعيد تأكيد دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات. وهي تحث جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تدخل في اتفاقات شاملة بشأن الضمانات، والتي ينبغي قبولها كشرط لإمداد جميع الأصناف النووية الحساسة. وفيما يتعلق بتوفير الوقود النووي بشكل آمن، قال إن وفده يتطلع إلى صدور ورقة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسعى إلى توازن الرغبات المشروعة لهؤلاء الذين يرغبون في تطوير طاقة نووية مقابل مجموعة من المعايير المكنية لعدم الانتشار التي ينبغي أن تشمل التقيّد بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

التابع للأمم المتحدة، والذي لا يمكنه أن يتصرف إلا في حالات محدّدة تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

٤٠ - واستطردت قائلة إن البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكفل الشفافية والثقة المتبادلة وذلك بالسماح بعمليات التفتيش؛ بيد أن ١١ من بين ٧١ دولة لديها برامج نووية هامة لا تزال دون بروتوكول إضافي ساري المفعول. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بحالات خاصة أن تغفل من التحقق وقالت إن أية قيود سوف تقوّض الثقة المتبادلة. ولهذا تدعو كوستاريكا تلك الدول التي لا تزال تقوم بتشغيل مرافق نووية دون ضمانات إلى أن تنضم إلى المعاهدة.

٤١ - وأعادت التأكيد على الشاغل المقلق إزاء عدم وجود التزام من الدول النووية لتلبية التزاماتها إزاء نزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة. ويجب أن تعلن الدول الحائزة لأسلحة نووية التزاماً حقيقياً بتحقيق نزع السلاح بتعطيل نشاط نظمها الخاصة بالأسلحة النووية، وتفكيك ترساناتها وتدمير الأسلحة ونُظم إيصالها أيضاً. وترفض كوستاريكا أي مبرر أو تأجيل استناداً إلى عامل الردع.

٤٢ - ومضت قائلة إن معاهدة ثلاثلوكو وضعت نموذجاً قدوةً للعالم بإنشاء أول منطقة مأهولة بالسكان في الكرة الأرضية خالية من الأسلحة النووية. وقالت إنها ترحّب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وطالبت بإنشاء هذه المناطق في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ووسط أوروبا.

٤٣ - وأشارت إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أوجدت معايير عالمية لمناهضة إجراء التجارب النووية التي جرى انتهاكها بشدة عندما أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية في تشرين الأول/أكتوبر

التفاوض حول معاهدة لوقف المواد الانشطارية كخطوة ببناءً أخرى نحو نزع السلاح.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة تعيد تأكيد دعمها لوجود مناطق خالية من الأسلحة النووية وأنها قد وقّعت على بروتوكولات وصدّقت عليها فيما يخص المناطق الثلاث المذكورة. وهي من ثم قدّمت ضمانات أمنية سلبية أساسها المعاهدة لنحو ١٠٠ بلد. وقال إن الطابع الغامض للترتيبات الأمنية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا تعني أن المملكة المتحدة غير قادرة على التصديق على البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة، بيد أنها تعمل مع دول المنطقة على حسم هذه القضايا.

٣٨ - السيدة دنغو (كوستاريكا): طالبت بالعمل مجدداً على بذل الجهود والالتزام بهدف تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة لا رجعة فيها. وقالت إن تطوير فئات جديدة من الأسلحة والتكنولوجيا هو عامل يدعو لعدم الاستقرار لأنه يقوّض المراعاة التامة لأحكام المعاهدة. ورغم أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تتحمل المسؤولية الأساسية عن هذه الحالة الخطيرة، فإن جميع الأطراف تتشاطر إلى حدٍ ما في تحمّل المسؤولية.

٣٩ - واستطردت قائلة إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تتيح فرصة لإعمال الفكر المتعمق لما إذا كانت المعاهدة يمكنها أن تلبي أهدافها بشكل خالص من خلال دورة المؤتمر الاستعراضي الذي يُعقد كل خمس سنوات، دون آليات ناشطة ومستمرة للتنفيذ والمراجعة. وقالت إن المعاهدة ليست لديها في الوقت الحالي آليات للتحقق خاصة بها، معتمدة على نظام اتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع كل بلد على حدة وعلى سلطة مجلس محافظي الوكالة في إحالة حالات محدّدة إلى مجلس الأمن

فرصة للمضي قدماً في تعزيز نظام المعاهدة في مواجهة التحديات الكثيرة للبيئة الأمنية الراهنة. وقال إن وضعها كركن أساسي في النظام الأمني العالمي يجعل الحفاظ على توازن المصالح الملازمة في المفاوضات ذات الصلة هاماً للغاية.

٤٦ - وأشار إلى أن بعض الدول ترى فائدة أمنية فريدة مستمدة من امتلاك الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه الإصرار على ألا يُسمح لمزيد من الدول اقتناء هذه الأسلحة. بل أن هذا الرأي المتناقض استُخدم أيضاً للزعم بأن هذا سيتسم بعدم المسؤولية بالنسبة لبعض الدول في أن تتخلى عن أسلحتها النووية في البيئة الجغرافية السياسية الراهنة. بيد أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية في معاهدات أخرى بشأن أسلحة الدمار الشامل، رفضتها جميع الدول بسبب آثارها الشنيعة وغير التمييزية. وقال إن البشرية ستكون في وضع أكثر أماناً في عالم يُحرّم فيه الردع النووي بشكل شامل كنظرية للأمن بالنسبة لجميع الدول. وقال إن نيوزيلندا تلتزم بالتزامها بعدم اقتناء أو تسهيل انتشار الأسلحة النووية بشكل جدّي، وهي تعمل، من خلال المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار مع شبكة من الدول لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونُظم إيصالها والمواد المتصلة بها.

٤٧ - وقال إن نيوزيلندا تتشاطر الشعور بالقلق إزاء برنامج إيران النووي. وهي تفضّل بقوة حلاً سلمياً للمسألة عن طريق المفاوضات بيد أن إيران يجب عليها من جانبها أن تمثل لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن توقف تخصيبها لليورانيوم وأنشطتها في إعادة المعالجة. وتشعر نيوزيلندا أيضاً ببالغ الإحباط إزاء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجارب نووية وتحثها على تنفيذ التزاماتها بمقتضى المحادثات السداسية، والعودة إلى العضوية الفاعلة في المعاهدة واستئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠٠٦. ويُظهر ردّ الفعل القوي ضد هذه التجربة الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لحظر إجراء التجارب النووية وكذلك أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكر. وباعتبارها رئيسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٧، فإنها تناشد جميع الدول أن تعلن التزامها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالمشاركة في المؤتمر المعني بتسهيل دخولها حيّز النفاذ والمقرر أن يُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأضافت أن دخولها حيّز النفاذ سوف يمثل خطوة أولية في سبيل نزع سلاح عام وكامل.

٤٤ - وأوضحت أن كوستاريكا كانت أول بلد يمثل تماماً لقرار الجمعية العامة ٤١ (د-١) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ بشأن المبادئ التي تنظم التخفيض العام للأسلحة وتنظيم الأسلحة، عندما سرّحت قواتها المسلحة في عام ١٩٤٨. ومن ثم فإنها ترحّب بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واحتتام المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، وهي تعرب عن الأسف أنه لا القرار ولا الفتوى جرى تنفيذ أي منهما. ولهذا فإن وفدها يرغب في إعادة النظر في مشروع الاتفاقية بشأن حظر استحداث الأسلحة النووية وتجريبها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها وإزالة تلك الأسلحة (الاتفاقية النموذجية بشأن الأسلحة النووية). التي قدّمتها أولاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧. وهي تقوم الآن بتعميم مشروع مستوفي بما استجد يعكس التغيرات في العالم منذ تقديمها أصلاً، والذي يمكن أن يكون أداة مفيدة في المناقشة بشأن الهدف المشترك لإزالة ترسّانات الأسلحة النووية في نهاية الأمر.

٤٥ - السيد ماكاي (نيوزيلندا): قال إن وفده يؤيد تأييداً صامداً ائتلاف البرنامج الجديد، على النحو الذي عبّر عنه ممثل أيرلندا. وقال إن بداية دورة جديدة للاستعراض تتيح

النووية المسؤولية عن الإبلاغ عن جهودها الرامية للحد من ترساناتها النووية.

٥١ - وأضاف قائلاً إن إخفاق مؤتمر استعراض المعاهدة الماضي، وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح وزيادة الإرهاب والتحديات أمام عدم الانتشار من تصريحات غامضة أعلنتها إسرائيل بشأن امتلاك الأسلحة النووية إنما يصور الأخطار الراهنة التي تهدد النظام. وللأسف، فإن نظام المعاهدة قد فقد مصداقيته في مجالاته الأساسية الثلاثة: نزع السلاح النووي، ومكافحة الانتشار، واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن تآكل الثقة في أعمدة النظام تعتبر مصدراً للقلق بالنسبة لوفده وللمجتمع الدولي بأسره. وتعتبر الجهود غير الكافية المبذولة في سبيل نزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة واحدة من الأسباب الأساسية لافتقار الثقة.

٥٢ - ومضى قائلاً إن الأهداف الأساسية التي وُضعت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لم تتحقق بكل أسف. ويستنكر المغرب أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فُتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٦ لا تزال لم تدخل حيز النفاذ بعد. ويجدد هذا البلد مناشدته جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تبادر إلى الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء وشدد على أهمية مراعاة فترة الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن شمولية المعاهدة لا تزال هدفاً يستحق العمل لتحقيقه. ولا تزال إسرائيل التي تمتلك قدرات نووية هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تعرض مرافقها على نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كخطوة ضرورية في سبيل إنشاء منطقة خالية

٤٨ - ومضى قائلاً إن جميع الدول الأطراف التي تمثل لالتزاماتها الخاصة بالضمانات يحق لها الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وبغية ضمان نظام الضمانات جاريًا في بيئة عالمية متطورة باستمرار، ينبغي أن يكون اعتماد البروتوكول الإضافي الذي يمثل معيار التحقق المعاصر شرطاً للإمداد بالمواد النووية.

٤٩ - وقد أُبجِزت أعمال هامة بشأن كثير من المواضيع أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، بيد أنها واجهت صعوبات في الوصول إلى استنتاجات قاطعة فقط بسبب عدم المقدرة على الاتفاق على نتيجة شاملة فيما يتعلق بالمؤتمر. وكان هناك ما يستأهل إعادة النظر في بعض تلك الأعمال، التي يمكن تطويرها وإدماجها في المداولات الحالية. وقال إن عملية المضي قدماً بشكل جماعي تتطلب الاعتراف والتنفيذ للالتزامات المتفاوض عليها في الماضي. وعلى سبيل المثال فإن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح أو دخول حيز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل مكاسب ملموسة لنظام المعاهدة. واحتتم قائلاً إن المشاركة البناءة بشأن تحقيق أهداف عملية يمكن قياسها سوف تقدم عاملاً دينامياً مفيداً لبناء الثقة فيما يتعلق بدورة الاستعراض القادمة للمعاهدة.

٥٠ - السيد زنيبر (المغرب): قال إن المعاهدة ساعدت على استئصال الانتشار النووي طوال عقود، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أرسى الأساس للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، التي تعتبر أساسية بالنسبة لجميع البلدان على أمل استخدام هذه التكنولوجيا في التنمية لديها. وقد عمل تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى على إنهاء عدم اليقين الذي يحيط بنظام عدم الانتشار وأسفر عن شكل جديد من شكل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، حيث تتحمل الدول الحائزة للأسلحة

٥٧ - وأضاف قائلاً إن بلده يحرص على المراقبة الحدودية الدقيقة وفقاً للتشريعات الوطنية بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنووية. وتعتبر آليات الإبلاغ الوطني والتسجيل والترخيص من أجل المعدات النووية والإشعاعية المستوردة والمصدرة للأغراض السلمية ممتثلة للأنظمة الدولية.

٥٨ - ومضى قائلاً إنه من الأساسي تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير نقل المعارف والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأعضاء بغية تحقيق توازن بين مجال النشاط هذا وأنشطته الخاصة بالرصد. وتحدد المادة ٤ بوضوح حق الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتنص على أن تيسر جميع الدول تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية. وقال إن فرض قيود على نقل التكنولوجيا النووية أو التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية يشكل انتهاكاً لروح ونص المعاهدة.

٥٩ - وأوضح أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية سوف يعزز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي ويعزز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبالنسبة عن المجموعة العربية، فإن بلده قدّم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ يهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية (الوثيقة S/2003/1219، المرفق) وأعلن عزمه على المساهمة بنشاط في سبيل هذه الغاية. وأكد على الحاجة إلى نزع السلاح النووي في مناطق التوتر والصراع وعلى الأهمية الواضحة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كخطوة في سبيل القضاء التام على الأسلحة النووية وعدم الانتشار والحد من خطر سباق التسلح في مناطق الصراعات. وأعاد تأكيد قلق بلاده البالغ إزاء تصلب إسرائيل ورفضها المستمر الانضمام إلى المعاهدة

من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو الذي سيحول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة المعرضة للخطر بدرجة عالية.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن وفده يعيد التأكيد على الحق الثابت للدول الأطراف في المعاهدة على أن تطور وتستخدم الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وخصوصاً من خلال التعاون الدولي تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب التوسع في الحصول على الطاقة النووية من خلال نقل التكنولوجيا وتقاسم المعرفة، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأفضل طريقة لمنع المواد والأسلحة النووية من الوقوع في أيدي الإرهابيين هي القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

٥٥ - وفي السياق الدولي الحالي، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على تجنب إلحاق الفشل بمؤتمر آخر لاستعراض المعاهدة من خلال تجديد الالتزام بتوافق الآراء والتفاوض وسيادة القانون. واختتم قائلاً إن الدول الأطراف ليست لها آلية فعالة لممارسة إرادتها الجماعية في حالات حيث تُنتهك المعاهدة، ويمكن للعملية التحضيرية أن تساعد على بذل ضغط لكي يؤدي أثره فيما يتعلق بالمراعاة التامة للمعاهدة.

٥٦ - السيد عثمان (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى أن بلده كان واحداً من أوائل البلدان في الانضمام إلى المعاهدة، معتبراً نزع السلاح النووي الشامل من الأمور الأساسية للأمن والاستقرار العالميين. ومع ذلك، بدلاً من حدوث انخفاض في هذه الأسلحة حدث سباق تسلح أثناء الحرب الباردة. ويتمثل الهدف الرئيسي للمعاهدة في منع الانتشار والقضاء على المخزونات المكثفة. وقال إن الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار هي نظام الضمانات الشامل الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف يؤدي الانضمام الشامل إلى المعاهدة إلى تنفيذ شامل لهذا النظام.

(د) ينبغي دعم سلطة ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التصدي لقضايا الانتشار النووي. وينبغي العمل بشكل صارم على إقرار مبدأ الشفافية في أنشطة الدول والتعاون فيما بينها، وذلك لكي تضطلع الوكالة الدولية بالتزاماتها وتنفيذ المهام الموكلة لها، مع مراعاة قضايا عدم الانتشار والتقدم المحرز في سبيل وضع برنامج فعال لترع الأسلحة النووية؛

(هـ) ينبغي أن تسعى الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تعميم طابع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(و) ينبغي تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥ وأعيد التأكيد عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠؛

(ز) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن تتاح له الفرصة للاتفاق على جدول أعمال يضع في قمة اهتماماته نزع السلاح النووي؛

(ح) ينبغي إعطاء الزخم الكافي لآليات الأمم المتحدة لترع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح؛

(ط) ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أهمية القلق البالغ الذي يساور دول الشرق الأوسط من أخطار القدرات النووية الإسرائيلية التي تطورت وتنامت بعيداً عن أي رقابة دولية؛

(ي) ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تمتنع عن فرض قيود أو عراقيل بشأن نقل التكنولوجيا إلى دول أطراف أخرى ملتزمة بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بذريعة الأمن والأمان والتحقق.

٦٢ - وقال إنه من المأمول أن تتم استبانة آليات محددة في الوثيقة النهائية التي يمكن أن تُعالج مختلف القضايا المطروحة

أو الإعلان عن عزمها القيام بذلك وإخضاع منشآتها النووية إلى الضوابط الدولية وبشأن اللامبالاة الدولية إزاء إخفاق إسرائيل في تنفيذ القرارات الدولية. ودعا المجتمع الدولي إلى إنهاء هذا المعيار المزدوج الذي يقوّض مصداقية المعاهدة.

٦٠ - واستطرد قائلاً إن بلده قد انضم إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في آذار/مارس ٢٠٠٥. ووقع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. زيادة على ذلك، التزمت سوريا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٦١ - وأردف قائلاً إن التوصيات التالية سوف تسهم في القضاء التام على الأسلحة النووية وتحقيق أهداف وغايات المعاهدة وينبغي أن تعتمدها اللجنة التحضيرية:

(أ) ينبغي أن تلتزم الدول الحائزة لأسلحة نووية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تظهر إرادة سياسية صادقة لوضع خطوات عملية فاعلة لترع أسلحتها النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى والتخلص منها في ظل رقابة دولية صارمة؛

(ب) ينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم وإيلاء أولوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كخطوة على الطريق لإزالة الأسلحة النووية تماماً، مع منع انتشارها والحد من خطر سباقات التسلح في مناطق التوتر والصراع؛

(ج) ينبغي أن تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن وضع القيود والعراقيل الفنية والتجارية أمام الدول غير الحائزة للسلاح النووي وإتاحة الفرصة لها للاستفادة من الطاقة النووية في مختلف الأغراض السلمية وذلك تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة؛

استعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٠ يعتبر أساسياً في تبديد هذه الشواغل المقلقة. وبالرغم من التغييرات الأخيرة في البيئة الأمنية الدولية، لا تزال الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات سابقة صالحة.

٦٦ - ورغم إحراز تقدّم في السنوات القليلة الأخيرة في تفكيك الترسّانات النووية، لم تظهر الدول النووية التزاماً صارماً بإزاء نزع السلاح، وهو ما يتطلب منها إعادة النظر في الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في نظرياتها العسكرية. وقد تجددت حيوية دورها الرائد بالمبررات الجديدة التي تسوغ امتلاك الترسّانات النووية وتطوير أسلحة جديدة ويمكن أن تصبح مثلاً يُقتدى لدول أخرى لمواصلة تسليح برامجها النووية. وقد أوليت أولوية بشكل خالص تقريباً إلى عدم الانتشار، على حساب المناقشة بشأن نزع السلاح، والتي أسهمت في عدم إحراز تقدم وفي جو التشييط السائد حالياً.

٦٧ - ومضى قائلاً إن تعميم المعاهدة يعتبر عنصراً أساسياً في السعي لإنشاء بيئة أمنية دولية أكثر استقراراً وقابلية للتكهن بها. وقال إن التقيّد بالمعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية من جانب البلدان التي بقيت خارج المعاهدة يعتبر أمراً بالغ الأهمية. وأية محاولة لاستيعاب الوضع النووي الفعلي سوف تتناقض مع روح ونص المعاهدة. وسوف يفيد نظاماً نزع السلاح وعدم الانتشار كثيراً من السريان الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وإنهاء المأزق الذي يعرقل منذ فترة طويلة أعمال مؤتمر نزع السلاح.

٦٨ - واختتم مطالباً باستعادة الثقة في قدرة المعاهدة على بلوغ أهدافها. وتعتمد قوتها ومصداقيتها ودوامها على مفاضلة أساسية يجب إدراكها والتمسك بها لكي تصبح المعاهدة فعّالة ودائمة.

وأن تؤدي إلى تنفيذ عادل ومتوازن لأحكام المعاهدة، بغية تأكيد مصداقيتها وعموميتها.

٦٣ - السيد دوارقي (البرازيل): قال إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، الذي كان يرأسه، لم يخلص للأسف إلى نتائج مرضية، بالرغم من الجهود القصوى المبذولة من الجميع. وقال إن المعاهدة تواجه لحظة حاسمة، في ضوء الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي يثيرها امتلاك الأسلحة النووية وخطر الانتشار.

٦٤ - ومضى قائلاً إن نزع السلاح وعدم الانتشار مترابطان ويدعم كل منهما الآخر. ويتوقف تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل ومستدامة لعدم الانتشار على الاعتماد الفوري لتدابير تتعلق بترع السلاح النووي والمواد الانشطارية. وقال إن امتلاك بعض الدول أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً ترسّانات الأسلحة النووية، يخلق بيئة دولية غير متقابلة الشبه وتعرض للخطر مصداقية الجهود المبذولة بشأن عدم الانتشار. وبدون إحراز تقدّم فعال يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في نزع السلاح، لا يمكن أن تؤتي نُظم عدم الانتشار نتائج مستدامة. وقال إن التنفيذ المتوازن للمعاهدة، مع التركيز الموضوعي على أعمدها الثلاثة، يعتبر في غاية الأهمية لإنجاز أهداف المعاهدة.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية لا ينبغي بحال من الأحوال تقييده، بيد أن هذا التطور ينطوي على خطر الانتشار. وقد تزايدت مشاعر القلق في السنوات الأخيرة نظراً لخطورة أسلحة الدمار الشامل أو المواد الانشطارية التي قد تقع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي مع ذلك أن يكون ماثلاً في الأذهان أن تحقيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بإزاء نزع السلاح النووي، المفترضة في مؤتمر

إقرار جدول الأعمال (NPT/CONF.2010/PC.I/1)

فيما يتعلق بالمعاهدة. ولهذا فإنه يدعو جميع الوفود إلى البحث عن حل توافقي وإلى النظر بعناية في نص جدول الأعمال المتفق عليه المعتمد في سنة ٢٠٠٥، ليتسنى للجنة أن تبدأ مناقشتها الموضوعية على هذا الأساس دون إبطاء.

٧٣ - الرئيس: قال إنه سيعود إلى مسألة جدول الأعمال في وقت مناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

٦٩ - السيد سلطانيه (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اللجنة التحضيرية يجب أن تبدأ مناقشتها للمسائل الموضوعية دون إبطاء، بدلاً من معالجة المسائل الإجرائية مثل جدول الأعمال. وقال إن جدول أعمال اللجنة التحضيرية لسنة ٢٠٠٥ الوارد في الوثيقة (NPT/CONF.2005/PC.I/1)، الذي يمثل صياغة لغوية متفق عليها، ينبغي أن يعتمد بوصفه جدول أعمال الدورة الحالية.

٧٠ - السيد لودكينغ (ألمانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد يدعم جهود الرئيس لتشجيع اعتماد جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني الإرشادي الذي قُدّم إلى الأعضاء، ويوافق الاتحاد على أن الوقت قد حان للمضي قدماً من المناقشات الإجرائية إلى المناقشة الموضوعية. وقال إن الوفود المعنية مستعدة لقبول مقترحات الرئيس، نظراً لأن المناقشة الإجرائية الطويلة لن تكون مثمرة.

٧١ - السيد ماير (كندا): قال إن وفده مستعد لتقبل مقترحات الرئيس، وقال إنه يرغب في مباشرة المناقشة الموضوعية للمسائل الهامة الكثيرة التي أشير إليها فعلاً في المناقشة العامة.

٧٢ - السيد أنطونوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد جهود الرئيس للبحث عن حل توافقي. وينبغي أن تتجنب اللجنة المناقشات الإجرائية غير الضرورية وأن تبدأ في مناقشة موضوعية في أقرب وقت مستطاع. وإذا واجه أي وفد صعوبات بالنسبة للصياغة الجديدة لجدول الأعمال، فإن أفضل خيار هو العودة إلى النص المتفق عليه الذي وافقت عليه فعلاً جميع الوفود. ومثل هذا النهج لن يستبعد إمكانية أن يطرح كل وفد أية مسائل يرى من الضروري أن تكون محور المناقشة. وكلما اتفق بسرعة على جدول الأعمال، أمكن للجنة بسرعة أن تعبّر عن شواغلها إزاء الحالة الراهنة